الممنوع القبيح عند ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) في كتابه: (الاصول في النحو)

أ.م.د كاظم ابراهيم عبيس السلطاني
المديرية العامة لتربية بابل

The forbidden ugly according to Ibn Al-Sarraj (D. 316 AH) in his book: (Al-Esul grammar)

Kadhim Ibrahim Obais Alsultani
General Directorate of Education of Babil
abahymkadm@gmail.com – Kadhimabrahemm12@gmail.com

Abstract

The importance of this study lies in the fact that it studies the subject of the forbidden and the ugly(Ugly means unacceptable structure of language use) according to one of the Arab scholars, Ibn Al-Sarraj (d. 316 AH) .By tracing the reasons according to which he said the ugliness of some linguistic structures, as well as seeking the reasons that prompted him to say that they are forbidden because of their ugliness.

The Arabs considered what was in the speech about the foolish things and the abhorrence of them, such as backbiting and gossip, and telling the secret ugly, because it is reprehensible in morals and other things. Accordingly everything that goes beyond the limit in morals or religion is considered reprehensible.

The ugly against the good may be in the picture alone or in general in everything, and it is from what people speak, so their words are right and wrong, so what came from it agrees with the Arabs in saying and follows according to their rules and linguistic principles, then it is good, and if it contradicts it, then it is corrupt and ugly. The Arabs disapproved of a number of linguistic structures and prevented their circulation in their linguistic productions for reasons necessitated by the nature of the systems of these structures or for reasons that implied a scholar rather than another. Ibn al-Sarraj, who included in his book (The Principles of Grammar) a number of linguistic issues that were reprimanded by the scholars who preceded him. He was the only one to say that some structures are ugly Linguistic, so he prevented it because of its ugliness, and he indicated that by saying: (And it is ugly to me) and (It is ugly to me). From here the idea of the research came to study these issues that Ibn Al-Sarraj was unique to, analyze them, and trace their causes.

The nature of the research necessitated to divide it into eight issues, including: the adjective of the eloquent caller, the adjective of the vague in the call, the remoteness of the worker from the done.

The researcher reached the most important results:

1. The vague description is ugly; Because its description removes the thumb, but it does not remove association with others.
2. The saying of those who say negatively that the announcer identifies knowledge and identifies it with the call is disgraceful. Because acquaintances are acquaintances before and after the call, and if the herald's definition of knowledge of the call was destined to deny it before defining it, this is impossible.

Keywords: ugly, forbidden, reasons, I have, his argument

ملخص البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنَّها تدرس موضوع الممنوع القبيح عند عالم مِنْ علماء العربية وهو ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) وذلك بتتبع العلل التي بموجبها قال بقبح بعض التراكيب اللغوية وكذلك التماس العلل التي دعته للقول بمنعها لقُبْحها .

فقد عدَّ العرب ما كان مِنْ الكلام في سفاسف الامور وأراذ لها كالغيبة والنميمة وإذاعة السر قبيحا؛ لأنَّه مذموم في الأخلاق وسواها، وتبعا لذلك عُدَّ كل شيء خرج عن الحد في خلق أو دين قبيحا مذموما .

والقبيح ضد الحسن قد يكون في الصورة وحدها أو عام في كل شيء، وهو مما يعتري كلام البشر فكلامهم مضنة الصواب والخطأ، فما جاء مِنْه موافقا لسنن العرب في القول وجاريا على وفق قواعدهم واصولهم اللغوية فهو حسن وإنْ خالفها فهو فاسد وقبيح .

واستقبح العرب عددا مِنْ التراكيب اللغوية ومنعوا تداولها في نتاجاتهم اللغوية لعلل اقتضتها طبيعة نظم هذه التراكيب أو لأسباب عَنَّت لعالم دون آخر، ومِنْهم ابن السراج الذي ضمّنَ كتابه (الاصول في النحو) عددا مِنْ المسائل اللغوية التي استقبحها مَنْ سبقه مِنْ العلماء وانفرد بالقول بقبح بعض التراكيب اللغوية فمنعها لقُبحها وأشار إلى ذلك بقوله: (وهو عندي قبيح) و(قبيح عندي) .

ومِنْ هنا جاءت فكرة البحث لدراسة هذه المسائل التي انفرد بها ابن السراج وتحليلها وتَتَبُع عللها، وسنناقش العلل التي بموجبها عدَّ بعض التراكيب قبيحا فمنعه ونلتمس العلل لمن تركه غُفلا مِنْ دون تعليل .

واقتضت طبيعة البحث أنْ أقسمها على ثمان مسائل مِنْها: نعت المنادى المرخم، نعت المبهم في النداء، بعد العامل عن المعمول .

وتوصل الباحث إلى نتائج أهمها:

١. إنَّ المبهم يقبح وصفه؛ لأنَّ وصفه يزيل الإبهام لكنَّه لا يزيل الاشتراك مع غيره .
٢. يقبحُ قول مَنْ قال بسلب تعرّف المنادى العلم بالعلمية وتعرّفه بالنداء؛ لأنّ المعارفَ معارفٌ قبل النداء وبعده، ولو كان تعريف المنادى العلم بالنداء لقُدِرَ تنكيره قبل تعريفه وذلك مُحال .

الكلمات المفتاحية: قبيح، ممنوع، علل، عندي، حجته

المقدمة

الحمدُ لله الذي جعل الحمدَ مفتاحا لهدايته، وسبيلا لمعرفته، وخصَّ به عباده المؤمنين، والصلاة والسلام على أفصح العرب والعجم وخير مَنْ نطق بالضاد، صاحب السيرة الحسنة المرضية والطلعة البهية، نبينا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين ورضي الله عن أصحابه الغر الميامين الهداة المهديين .

أما بعدُ: فقد عَدَّ العرب ما كان مِنْ الكلام في سَفاسِف الامور وأراذلها كالغيبة والنميمة وإذاعة السر والنفاق والكذب قبيحا؛ لأنَّه مذمومٌ في الأخلاق وسواها[١]، ومصداق ذلك ما ورد عن الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم أنَّه قال: " إنَّ الله يحب معالي الامور ويكره سفاسفها "[٢]، وتبعاً لذلك عُدَّ كلُّ شيء خرج عن حد في خلق أو دين أو حكمة قبيحا مذموما [٣] .

(١) يُنظر: البرهان في وجوه البيان، ابن وهب الكتاب: ٢٠٣
(٢) المصدر نفسه: ٢٠٣
(٣) يُنظر: رسائل الجاحظ: ١٦٢/٢

والقبيح في اللغة ضد الحسن يكون في الصورة، وهو مأخوذٌ مِنْ الفعل: قَبُح يَقْبُح قُبحاً وقُبُوحا وقُباحاً وقَباحة وقَبوحة، وهو قبيح[١]، واسْتَقْبَحه: رآه قَبيحاً، والاستقباح ضد الاستحسان[٢].

وقِيل: القبيح نَقيضُ الحسن، وهو عامٌ في كل شيء[٣] .

وبَيّنٌ أنَّ مِنْ العرب مَنْ يرى أنَّ القبيح يكون في الصورة فقط ومنهم مَنْ يرى أنَّه عامٌ في كل شيء.

والقَبيحُ في الاصطلاح هو: " ما كان متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل "[٤] . ويُرادف القبيح الفساد ويُراد به– أي الفساد– زوال الصورة من المادة بعد أنْ كانتْ حاصلة [٥]

والتميز بين الحُسن والقُبْح مرجعهُ العقل[٦]، ولذلك قيل: لو استحسن الناسُ ما أمر به العقل استقبحوا ما نهى عنه العقل[٧] .

ويُرادف الحسن الصواب والمستقيم إلا أنَّ هناك فرقا بين الصواب والمستقيم ذلك أنَّ الصواب هو إطلاق الاستقامة على الحسن والصدق، أما المستقيم فهو الجاري على سُنن لا تفاوت فيه وإنْ كان قبيحا، ولا يُقال له أنَّه صواب إلا إذا كان حسنا[٨] .

والمَنْعُ: خلافُ الإعطاء، وهو أنْ تحولَ بينَ الرَّجل وبينَ الشيء الذي يُريده، يُقال: مَنَعَهُ يَمْنَعَهُ مَنْعا ومَنَّعَه فامتنع منه[٩] .

والقرآن الكريم كلام الله وإنْ أُنزل بلغة العرب وعلى وفق اساليبهم في القول إلا أنَّه تعبير لا يُدانى فهو مِنْ أعلى الكلام وأرفعه، وهو منزه مِنْ القُبح والخلل والخطأ قال تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ﴾ (سورة فُصلت: ٤٢).

والقُبْح مما يعتري كلام البشر، فكلامهم مضنة الصواب والخطأ، ولذلك استحسن العرب الكثير مِنْ التراكيب اللغوية مِنْ نحو قولهم: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مُجترئاً عليك، فقد حسُنَ ههنا الاخبار عن النكرة مِنْ حيثُ أنَّك أردت أنْ تنفي أنْ يكون مثل حاله شيء أو فوقه ولأنَّ المخاطب قد يحتاج أنْ تعلمه مثل هذا[١٠] .

واستقبح العلماء عدداً مِنْ التراكيب اللغوية ومنعوا تداولها في نتاجاتهم الادبية لعلل اقتضتها طبيعة نظم هذه التراكيب أو لأنَّها جاءت على خلاف ما اعتادوا في أساليب كلامهم ولإخلالها بقواعد لغتهم وسليقتهم في استحسان القول أو لأسباب عَنّت لعالم دون آخر[١١]، ومِنْ هؤلاء العلماء ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) الذي ضمَّنَ كتابه (الاصول في النحو) عدداً مِنْ المسائل اللغوية التي استقبحها مَنْ سبقه مِنْ العلماء وانفرد بعدد منها فمنعها

(١) يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (قبح): ٢/ ٥٥٢
(٢) يُنظر: المصدر نفسه، ماده (قبح): ٢/ ٥٥٢
(٣) يُنظر: تهذيب اللغة، الازهري، مادة (ح ق ب) وتقلياتها: ٤٨/٤
(٤) التعريفات، الشريف الجرجاني: ١٧٢
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١٦٦
(٦) يُنظر: معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري: ٢١٠
(٧) يُنظر: الامتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي: ٢٦٠
(٨) يُنظر: كتاب سيبويه: ٢٥/١ ـ ٢٦، ومعجم الفروق اللغوية: ٣٢٣ ـ ٣٢٤
(٩) يُنظر: لسان العرب، مادة (منع): ٣٤٣/٨
(١٠) يُنظر: كتاب سيبويه: ١/ ٥٤
(١١) يُنظر: المقتضب، المبرد: ٤ / ١٣٢

لقُبْحها وأشار إلى ذلك بقوله: هو (عندي قبيح) والذي تكرر وروده سبع مرات[١]، و(قبيح عندي) الذي ورد ذكره مرة واحدة [٢] .

اهداف البحث وأهميته:

وتكمن أهمية البحث وأهدافه مِنْ أنَّها جاءتْ لدراسة القبيح ومعرفة حيثياته في عدد مِنْ المسائل اللغوية التي انفرد بها ابن السراج عما سواه من العلماء وذلك بتتبع العلل التي دفعته للقول بقُبح هذه التراكيب ومنع استعمالها، ولالتماس العلل لمَنْ تُرِك مِنْها غُفلا مِنْ دون تعليل.

مشكلة البحث:

وسنجيب في أثناء هذا البحث عما يمكن أنْ يُسأل عنه اذا كانت هذه التراكيب قد وردت في بعض المسائل اللغوية فلِمَ عدها ابن السراج قبيحة ولم ينعتها مَنْ سبقه مِنْ العلماء بالقُبح كسيبويه (ت١٨٠ هـ) الذي ورد ذكر القبيح في كتابه ؟ ولِمَ مُنعتْ لقبحها ؟ .

وأود التنبيه إلى أنّنا وسمنا البحث بالممنوع القبيح؛ لأنَّ مِنْ العلماء مَنْ أجاز القبيح على قُبْحه والذي درسناه في بحث مستقل .

واقتضت طبيعة البحث أنْ أُقسمه على ثمان مسائل:

المسألة الاولى: نعت المنادى المُرخم

المسألة الثانية: نعت المبهم في النداء

المسألة الثالثة: بُعد العامل عن المعمول.

المسألة الرابعة: الفصل بين العدد (عشرون) وتميزه .

المسألة الخامسة: إضافة المصدر النائب عن فعل الأمر إلى المفعول

المسألة السادسة: الإخبار عن المفعول في باب كان

المسألة السابعة: عطف الاسم على الفعل وعطف الفعل على الاسم

المسألة الثامنة: سلب تعرّف المنادى العلم بالعلمية وتعرّفه بالنداء

(تحليل مسائل البحث)

المسألة الاولى: نعت المنادى المرخم

إنَّ الغرض مِنْ نداء المنادى في نحو قولنا: (يا زيدُ أقبل) أو نحوه هو تنبيه المخاطب وذلك بذكر اسمه كما مُثل أو ذكر صفة مِنْ صفاته بعد حرف مِنْ أحرف النداء[٣] .

وإذا ما حصل لبسٌ عند ذكر المنادى مِنْ قِبل أنَّك إذا قُلتَ: (يا زيدُ) وأردتَ الوقوف عليه ثم خِفتَ اللبس بأنْ لا يُعرف الاشتراك بينه وبين مَنْ له مثل اسمه فلا بد مِنْ نعته دفعا لذلك اللبس، فتقول في (يا زيدُ): (يا زيدُ الطويلَ) [٤] .

وأجاز أكثرُ النحويين نعت المنادى غير المرخم، فإذا نُعتَ المنادى المفرد بمفرد جاز فيه النصب والرفع، فالنصبُ على الموضع نحو: (يا زيدُ العاقلَ أقبلْ) و(يا عمرُ الظريفَ هَلُمَّ)، والرفع لأنَّك تنعت مرفوعاً فتقول: (يا

(١) يُنظر: الاصول في النحو، ابن السراج: ١/ ١٨٤، ١٨٥، ٣٧٤، ٢/ ٢٤٤، ٣٣٨، ٣ /٣٧١
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٣٠
(٣) يُنظر: الاصول في النحو، ابن السراج: ١/ ٣٢٩ ـ٣٣٠
(٤) يُنظر: كتاب سيبويه: ١٨٣/٢

زيدُ العاقلُ) و(يا عمرُ الظريفُ) [١]، فاذا نُعتَ المنادى المفرد بمضاف لم يجز فيه إلا النصب نحو: (يا زيدُ غُلامَ عمرو) [٢] .

ولا يجوز في المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة إلا النصب نحو: (يا عبد الله العاقلَ) و(يا رجلاً كريماً)؛ لأنَّك إنْ حملته على اللفظ فهو منصوب وأنْ حملته على الموضع فهو منصوب كذلك[٣] .

واختلف النحويونَ في نعت المنادى المرخم، فذهب سيبويه إلى جواز نعته قال: " ألا ترى أنَّ مَنْ قال يا زيدُ الكريمُ قال يا سلمَ الكريمُ "[٤]، وإلى هذا ذهب جمهور النحويين[٥]

ومنع الفراء (ت ٢٠٧ هـ) نعت المنادى المرخم إلا أنْ يُراد به نداءين[٦]، أما ابن السراج فقد عدَّ نعت المنادى المرخم قبيحاً قال: " ونعت المرخم عندي قبيح " [٧]، وحجته أنَّ الاسم المرخم لا يُرخم إلا وقد عُلم ما حُذف مِنْه فإنْ احتيج للفرق فَرَدُّ ما سقط منه أولى مِنْ نعته[٨]، فمنعه لقبحه .

ويبدو لي أنَّ علة قُبْح نعت المنادى المرخم ترجعُ إلى مخافة الوَهنْ- أي الضعف- ذلك أنَّ ترخيم المنادى بحذف أحد حروفه- خصوصاً في الثلاثي- يؤدي إلى الاجحاف به [٩]؛ ذلك أنَّ الاجحاف يعني الإذهاب والتنقيص الفاحش[١٠]، فإذا حُذف منه نقصتْ حروفه فيدخله الوَهن[١١]، فالترخيم ضعفٌ في الاسم[١٢]، ولما كان التابعُ- النعت- إنَّما يتبع منعوته بضعفه[١٣]، فاجتمع ضعفان فَقبُح النعت تبعا لذلك .

المسألة الثانية: نعت المبهم في النداء

يُوصَفُ الاسم بالإبهام إذا لم تكنْ له حدودٌ معلومة تحصره[١٤]، نحو الظروف: (خلف، قدّام، أمام، وراء) وما أشبه ذلك، فإذا قُلتَ: (قمتُ خَلْفَ المسجد)، لم يكنْ لذلك الخَلْف نهاية تقف عندها، ونظير ذلك قولك: (قدَّام زيد) فليس هنالك حدٌّ ينتهي اليه الظرف[١٥] .

والمبهم ليس موضوعاً لشيءٍ بعينه، فالإشارة في نحو قولك: (يا هذا) لا تختصُ بزيد دون عمرو، لذا يحتاج المشير إلى شخص يُميزه بين الشخصين حتى يُعرف المُشار اليه[١٦]، ودفعا للمشكل جيء باسم الجنس لبيان المبهم فتقول: (مررتُ بهذا الرجل) و(دخلتُ هذا البستان) و(أولئك القوم) ونحوه .

وإنَّما نُعت المبهم بأسماء الاجناس؛ لأنَّ نعته يُخالف نعتَ غيره[١٧]، ذلك أنَّ الاسم غير المبهم يحتاج إلى النعت إذا شاركه غيره في لفظه نحو: (مررتُ بزيدٍ) فيؤتى بالصفة لإزالة الاشتراك بينهما فنقول: (مررت بزيدٍ

---

(١) يُنظر: كتاب سيبويه: ١٨٣/٢، والمقتضب: ٤/ ٢٠٨
(٢) يُنظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٨
(٣) يُنظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الاندلسي: ٤/ ٢١٨٤
(٤) كتاب سيبويه: ٢/ ٢٠٩
(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٥/ ٢٢٣٦
(٦) يُنظر: الاصول في النحو: ٣٧٤/١
(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٧٤
(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٧٤
(٩) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٢٥٦، ٢٧٦
(١٠) يُنظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي: ١/ ٩١، والتوقيف على مهمات التعاريف، المناوي: ٣٩، والكليات، الكفوي: ٥٨
(١١) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري: ٤٥٧
(١٢) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ١/ ٣٧٤
(١٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٢٤٩
(١٤) يُنظر: الاصول في النحو: ١/ ١٩٧
(١٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩٧
(١٦) يُنظر: علل النحو، ابن الوراق: ٣٨٢
(١٧) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/ ٣٣٩

الكريمِ)، أما الاسم المبهم فإنَّما يوصل باسم الجنس ليخرج ما فيه الالف واللام عن العهد إلى الحضور، فيتوصل باسم الاشارة وينتقل به من تعريف العهد إلى تعريف الاشارة [١] .

وإذا ما نُعتَ الاسم المبهم في النداء بغير اسم الجنس عُدّ ذلك قبيحاً عند ابن السراج نحو: (يا هؤلاء الطوال) [٢]، وعلة قُبْحه تتضح من جهتين: [٣]

الاولى: أنَّ الاسم المبهم إذا وصفته كان وما وصف به بمنزلة الاسم الواحد فلا يجوز أنْ نُفرِقَ بَينَهُ وبَينَه .

الاخرى: أنَّ حق المبهم أنْ يوصف بالأجناس لا بالنعوت .

فالاسم المبهم يُنعت لإزالة إبهامه وبيانه، فإذا نُعت كان وما يُنعت به كالاسم الواحد ولا يمكن التفريق بينهما[٤]، وتبعا لذلك ينتفي الغرض مِنْ النعت في تخصيص منعوته أو تكملته[٥].

ولو أُقتصر على وصف المبهم– اسم الاشارة– لأُزيل الإبهام وبقي الاشتراك مع غيره؛ لأنَّ العهد يقع في أشياء متعددة [٦]، فقَبُحَ الوصف فمنع تبعا لذلك، فلما أُشكل الأمر جيء باسم الجنس لإزالة إبهامه وبيانه ثم بالصفة لتخصيصه وتكملته فتقول: (يا هؤلاء الرجال الطوال).

المسألة الثالثة: بُعد العامل عن المعمول

يعمل اسم الفاعل عمل فعله في التقديم والتأخير والاظهار والاضمار[٧]، فإذا قُلتَ: (عبدَ اللهِ زيدٌ ضاربٌ) فإنَّما نصبتَ (عبد الله) بضارب الذي هو خبر (زيد) فأجريتَ اسم الفاعل (ضارب) مجرى الفعل (يضرب) فكأنَّك قُلتَ: (زيدٌ يضربُ عبد الله) و(زيدٌ ضاربٌ عبد الله) [٨]، والغرض مِنْ إجراء اسم الفاعل مجرى فعله هو إرادة المبالغة في الأمر [٩] .

وفي قولنا: (عبد الله زيدٌ ضاربٌ أباهُ) لو قُدِمَ المعمول (أباه) على العامل (ضاربٌ) وقُلنا: (أباهُ عبدالله زيدٌ ضاربٌ) فذلك جائزٌ عند البصريين [١٠]، فيجوز عندهم عمل الفاعل في معموله وإنْ قُدمِ؛ لأنَّ اسم الفاعل عمل فعله المتعدي عند التقديم كما أشرنا آنفا .

وعَدَّ ابن السراج نصب (أباه) في التركيب: (أباه عبدالله زيدُ ضاربُ) قبيحاً، قال: " وهو عندي قبيحٌ؛ لبُعد العامل مِنْ الذي عمل فيه " [١١]

وما يعضدُ ما ذهب اليه ابن السراج أنَّ النحويين اختلفوا في قولهم: (عبدالله جاريتُك أبوها ضاربٌ)، فالجاريةُ ابتداء، وأبوها ابتداء ثانٍ، و(ضاربٌ) خبر لأبيها، وجملة (أبوها ضاربٌ) خبر (جارية)، ولم يكن اختلافهم في كراهة نصب (عبدالله) بـ (ضارب) إنَّما العلة في تباعد آخر الكلام عن أوله [١٢] .

ويُذكرُ أنَّ مسألة الفصل بين العامل والمعمول جائزةٌ إذا كان العاملُ متصرفاً ولم يفصل بينه وبين عامله شيٌء ليس منه ولا سببه فعمله فيه متقدماً كعمله فيه إذا وليه [١]، ولذلك يكره الفصل بين العامل والمعمول في

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٣٩/٢
(٢) يُنظر: الاصول في النحو: ١/ ٣٧٤
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٧٤/١
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٣
(٥) يُنظر: علل النحو: ٣٨٠
(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٨٣
(٧) يُنظر: المفصل في صنعة الاعراب، الزمخشري: ٢٨٥
(٨) يُنظر: المقتضب: ٤/ ١٥٦
(٩) يُنظر: المفصل في صنعة الاعراب: ٢٨٥
(١٠) يُنظر: الاصول في النحو: ٢/ ٢٤٤
(١١) المصدر نفسه: ٢ / ٢٤٤
(١٢) يُنظر: المقتضب: ٤/ ١٥٦

قولك: (كانتْ زيداً الحمى تأخذُ)، فتنصب (زيداً) بـ (تأخذ) و(تأخذ) خبر (كان)، وتفصل بـ (زيد) بين كان واسمها وخبرها، وليس زيدٌ لها باسم ولا خبر وهذا مما لا يجوز[٢] .

ويكره الفصل كذلك اذا كان العامل غير متصرف فلا يجري مجرى فعله في نصب معموله [٣] .

فالفصل في المسألة– محل البحث– لم يُشكل عند ابن السراج إنَّما أُشكل البُعد بين العامل والمعمول، فالأصل في العامل أنْ يعمل في ما بعده فاذا تقدم عليه ضعف العامل [٤]، وكلما زاد البُعد ازداد ضعف العامل، ولذلك قَبُح قولك (أباهُ عبدالله زيدٌ ضاربٌ) فَمُنع؛ لضعف تأثير العامل في معموله لبُعده عنه .

المسألة الرابعة: الفصل بين العدد عشرين وتميزه

تفتقر (كمْ) الاستفهامية إلى اسم يقع بعدها يوضح إبهامها ولا يحذف إلا بدليل ويعرب تميزاً لها نحو: كمْ كتاباً عندك ؟ [٥]، وهي كالعدد عشرين الذي يفتقر إلى الاسم الواقع بعده– التميز– أو يقتضيه [٦]؛ لأنَّ العدد لفظ مبهم لا يُوضَّحُ بنفسه المراد منه ولا يُعيّنُ نوع مدلوله ومعدوده [٧] .

فإذا قُلتَ: كمْ لك ؟ فإنَّما تسألُ عن العدد وعلى المُجيب أنْ يقولَ: (عشرون)، فإنْ فسَّرتَ بقولك: كمْ درهما لك ؟ فتُجيب: عشرون درهما، فعَملتْ (كمْ) في الدرهم كما عملتْ (عشرون) فيه– أي الدرهم– فتنصبه[٨] .

فالمُرادُ مِنْ قولك: كمْ درهماً لك ؟: كمْ لك مِنْ الدراهم ؟، والمُرادُ مِنْ قولك: (عشرون درهما): عشرون مِنْ الدراهم، فحذفوا (مِنْ) استخفافا كقولهم: (هذا أولُ فارس في الناس)، فهم إنَّما يريدون: (هذا أولُ الفرسان) [٩].

وتختلفُ (كمْ) الاستفهامية عن العدد عشرين في جواز الفصل بينها وبين تميزها وإلى هذا ذهب الخليل (ت١٧٥ هـ) وسيبويه، فتقول: كمْ درهما لك ؟، وكمْ لك درهما ؟، ولكنَّهم ذكروا أنَّ (كمْ درهما لك ؟) أقوى مِنْ (كمْ لك درهما ؟) وإنْ كانتْ عربية جيدة [١٠]، والغرض مِنْ جواز الفصل بين (كمْ) وتميزها هو السعة في الكلام [١١] .

وذهب سيبويه إلى أنَّ الفصل بين عشرين وتميزها قبيحٌ [١٢]، أما ابن السراج فعدَّ الفصل بينها وبين تميزها أقبح مِنْ الفصل مع (كم) قال: " وذلك أنَّ قولك: أعشرون لك درهما ؟ أقبح إلا أنَّها في كمْ عربية جيدة، وذلك قبيح في عشرين " [١٣]، ولم يذكر علة القُبح في ذلك .

ويبدو أنَّ علة القبيح هنا ترجع إلى أمرين:

الاول: إنَّ العدد عشرين اسم غير مشتق مِنْ فِعل فلم يَقوَ قوة الفاعل أو ما شبه به مِنْ اسماء الفاعلين لذلك قَبُحَ الفصل بينه وبين تميزه [١٤] .

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ١٥٦
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ١٥٦
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ١٥٦
(٤) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الانباري، المسألة (٨٧): ٢/ ٥١٥، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: ٣ /٦١٧
(٥) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: ١٢٤
(٦) يُنظر: العدد في اللغة، ابن سيدة: ٣٢
(٧) يُنظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٤ / ٥٢٥
(٨) يُنظر: كتاب سيبويه: ٢ / ١٥٧، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٣/ ١٦٧
(٩) يُنظر: الاصول في النحو: ١/ ٣١٥
(١٠) يُنظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨، والاصول في النحو: ١/ ٣١٥
(١١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٥/ ٢٤٨٢
(١٢) يُنظر: كتاب سيبويه: ٢ / ١٥٧ ـ ١٥٨
(١٣) الاصول في النحو: ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦
(١٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٤٨٤، والتعليقة على كتاب سيبويه، ابو علي الفارسي: ١/ ٣٠١

الآخر: إنَّ العدد المميز بمنصوب مستطال بالتركيب إنْ كان مركبا كخمسة عشر، وبالزيادتين في آخره كعشرين أو أحدى أخواتها، فموقع التميز منه بعيد مِنْ دون فصل فإذا فُصِل بشيء ازداد بُعدا ولذا قَبُحَ الفصل بينه وبين تميزه فَمُنِعَ إلا للضرورة[١] .

المسألة الخامسة: إضافة المصدر النائب عن فعل الامر إلى المفعول

يعمل المصدر عمل الفعل؛ لأنَّ الفعل مشتق منه، تقول: (عجبتُ مِنْ ضرب زيدٍ عمرا) فزيد مجرور لفظا بالمصدر المضاف مرفوع حكما؛ لأنَّه فاعلٌ، وتقول: (عجبتُ مِنْ ضرب زيدٍ عمروٌ)، فزيد مجرور لفظا منصوب حكما بالمصدر المضاف؛ لأنَّه مفعولٌ [٢] .

ويجوز عند النحويين إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول لتعلقه بكل منهما، فتعلقه بالفاعل وقوعه منه، وتعلقه بالمفعول وقوعه به، فإلى أيٍّ منهما أضفتهُ جررته وأجريت ما بعده على حكمه [٣] .

فإنْ كان المصدر نائباً عن فعل الأمر نحو قولك: (ضرباً زيداً)، فالعامل في المفعول (زيدا) هو الفعل نفسه الذي نصب المصدر (ضرباً)، وتقدير الكلام: (إ ضربْ ضربا زيداً) [٤] .

وإذا ما أُضيف المصدر في نحو قولك: (ضرب زيدٍ) وأنتَ تُريد الأمر (ضرباً زيدٍ) ثم تُضيف، فذلك قبيح عند ابن السراج، قال: " وهذا عندي قبيح لأنَّ ضرباً قام مقام إضربْ وإضربْ لا يُضاف " [٥] .

وعلة القبيح في هذه المسألة أنَّ ابن السراج يذهب إلى أنَّ العامل في المصدر النائب عن فعل الأمر هو الفعل الذي أُشتُق منه، فلما أُضيف المصدر إلى المفعول (ضرباً زيدٍ) عدَّ ذلك قبيحا فمنعه؛ لأنَّ الناصب لهما هو الفعل، والفعل في الأصل لا يُضاف [٦] .

المسألة السادسة: الإخبار عن المفعول في باب كان

لا خلاف بين النحويين في الإخبار عن اسم كان [٧]، فإنْ أخبرتَ عن (زيد) في قولك: (كان زيدٌ قائماً) قلتَ: (الذي كان قائماً زيدٌ)، فتأتي بضمير مستتر مرفوع موضع (زيد) الذي هو اسم كان، وتجعل (زيداً) خبراً عن الاسم الموصول (الذي)، وذلك بعد تأخيره إلى آخر الكلام[٨].

وفي الإخبار عن خبر كان– المفعول– خلاف، فمِنْ النحويين مَنْ يُجيزه، تقول في الإخبار عن قولك: (كان زيدٌ أخاك): (الكائنة زيدٌ اخوك)، وإنْ شئتَ جعلتَ المفعول منفصلاً فقلتَ: (الكائن زيدٌ إياه أخوك) [٩] .

واحتج مَنْ أجاز الإخبار عنه بقول أبي الاسود الدؤلي (ت ٦٩هـ): [١٠]

فإنْ لا تكُنْها أو تكُنْه فإنَّهُ أخوها غَذتْهُ أمُّهُ بلبانها

فقال: (لا تكنها) و(تكنه)، فتصرفتْ كان تصرف الافعال الحقيقية في عملها فاتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي وهو خاص بها دون أخواتها [١١] .

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٤٨٣، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٦/ ٣٠٠
(٢) مذهب البصريين أنَّ المصدر أصل الفعل، يُنظر: الاصول في النحو: ١/ ١٣٧
(٣) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب: ٢٤٤
(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢ /٤٥
(٥) الاصول في النحو: ٢/ ١٧٢
(٦) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب، العكبري: ١/ ٤٤٩
(٧) تدخل الافعال الناقصة على الجملة الاسمية ـ المبتدأ والخبر ـ فيُشبّه الاسم بالفاعل ويُشبّه الخبر بالمفعول مِنْ ناحية العمل والتصرف، يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/ ٤١٢، واللمع في العربية، ابن جني: ٣٦
(٨) يُنظر: الاصول في النحو: ٢٨٩/٢، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٤/ ١٧٧٧
(٩) يُنظر: الاصول في النحو: ٢/ ٢٨٩، والبديع في العربية، ابن الاثير: ٢/ ٢٥٤
(١٠) يُنظر: الديوان: ١٦٢
(١١) يُنظر: الاصول في النحو: ٢/ ٢٩٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٩٤٠

وذهب قوم إلى أنَّ الإخبار عن المفعول– الخبر– في باب كان مُحال؛ لأنَّ معناه: (كان زيدٌ مِنْ أمره كذا وكذا)، فكما لا يجوز أنْ تُخبر عن: (كان مِنْ أمره كذا وكذا) كذلك لا يجوز أنْ تُخبر عن المفعول إ ذا كان في معناه [١] .

والإخبار عن المفعول في باب كان قبيحٌ عند ابن السراج قال: " والإخبار عندي في هذا الباب عن المفعول قبيحٌ " [٢] .

وحجته أنَّ المفعول في باب كان ليس بمفعول على الحقيقة، وليس إضماره متصلا إنما هو مَجازٌ، وزيادة على ذلك أنَّ علاما ت الإضمار غير محكمة؛ لأنَّ الموضع الذي تقع فيه الهاء لا يجوز أنْ تقع (إياه) ذلك الموضع [٣] .

المسألة السابعة: عطف الاسم على الفعل وعطف الفعل على الاسم

الاصلُ عند النحويين أنْ يُعطفَ الاسم على الاسم نحو: (جاء زيدٌ وعمروٌ)، ويُعطف الفعل على الفعل نحو قوله تعالى:ءَادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل وَعَلَّمَ (سورة الفرقان: 49)، وقوله تعالى: ءَادَمُ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ وَعَلَّمَ (سورة محمد: 36)، فعطف (نسقيهُ) على (نحي)، وعطف (تتقوا) على (تُؤمنوا) و(يسألكم على (يُؤتكم) [٤] .

أما عطف الاسم على الفعل وعطف الفعل على الاسم فأجازه أكثر النحويين شرط أنْ يسهل تأويلهما باسمين أو فعلين نحو قوله تعالى: ءَادَمُ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَعَلَّمَ (سورة الملك: 19)، فعطف الفعل (يقبضن) على الاسم (صافات) لإمكانية تأويل (يَقْبِضنَ) على (قابضات) [٥]، أو تأويل (صافات) على (يصففن) [٦]، وقوله تعالى: ءَادَمُ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ وَعَلَّمَ (سورة العاديات: 3، 4) لإمكانية تأويل (أثرن)على (مثيرات) [٧] .

وعدَّ ابن السراج عطف الاسم على الفعل نحو (ظننتُ عبدالله يقوم وقاعداً) وعطف الفعل على الاسم نحو: (ظننتُ عبدالله قاعداً ويقوم) قبيحاً فمنعه، قال: (وهو عندي قبيح مِنْ أجل عطف الاسم على الفعل والفعل على الاسم) [٨] .

واحتج على ذلك بالتثنية، فالعطف أخو التثنية فكما لا يجوز أنْ ينضم فعل إلى اسم في التثنية كذلك لا يجوز في العطف، فإذا قلتَ في التثنية (زيدان) فمعناه: زيدٌ وزيدٌ، ولو كانتْ الاسماء على لفظ واحد لاستغنى عن العطف [٩] .

وتابعه بمنعه كل المنع المازني (ت ٢٤٩هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)[١٠] .

---

(١) يُنظر: الاصول في النحو: ٢/ ٢٨٩، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٧٨
(٢) الاصول في النحو: ٢/ ٢٨٩
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ٢٨٩
(٤) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب: ٢٠٨، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الازهري: ٢/ ١٨٤
(٥) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣٨٣/٣، وشرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المكودي: ٢٣٣
(٦) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ٣/ ٣٥٦ (الهامش)
(٧) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد: ٣٨٣/٣
(٨) الاصول في النحو: ١/ ١٨٤
(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٨٤
(١٠) يُنظر: ارتشاف الضرب مِنْ لسان العرب: ٤ / ٢٠٢٢

وحَسُنَ عند السهيلي (ت٥٨١ هـ) عطف الفعل على الاسم إذا كان اسماً للفاعل، وقَبُح عطف الاسم على الفعل، وإنما حَسُنَ الاول؛ لأنَّ اسم الفاعل يعمل بالاعتماد على ما قبله فأشبه الفعل، وقَبُح الثاني؛ لأنَّه لا يعمل فتمحض فيه معنى الاسمية [١] .

ومنع ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) عطف الاسم على الفعل لقُبْحه؛ لأنَّ المُراد مِنْ العطف الاشتراك في تأثير العامل، وعوامل الافعال لا تعمل في الاسماء، زيادة على أنَّ الفعل قد يكون مبنيا، ماضيا أو أمراً، فلا يكون له عامل لذلك قَبُح [٢].

وأجاز ابو علي الفارسي(ت٣٧٧ هـ) ما استقبحه ابن السراج على قُبحه [٣] .

ويبدو أنَّه أجازه اعتمادا على ما ورد ذكره آنفا من شواهد قرآنية تم تأويلها باسم أو فعل .

المسألة الثامنة: سلب تَعرّف المنادى العلم بالعلمية وتَعرّفه بالنداء

إذا ما نودي الاسم فأما أنْ يكون علما نحو: (يا زيد) وهو باقٍ على تعرّفه بالعلمية قبل النداء وبعده، وأما أنْ يكون نكرة نحو: (يا رجل) قد اكتسبتْ التعريف بالنداء [٤] .

وذهب المبرد وأبو علي الفارسي إلى أنَّ المنادى العلم قد سُلِبَ تَعرّفه بالعلمية وتَعرّف بالنداء [٥]، وما ذهبا إليه حَسنٌ عند ابن السراج مِنْ جهة وقبيح مِنْ جهة أُخرى[٦] .

أما حُسنهُ فلأنَّ أول ما يوضع الاسم ليُعرّف به الانسان أنَّه يُنادى به، فيقول له أبوهُ: (يا فُلان) وإذا كُرر عليه علم أنَّه اسمه [٧]، واحتج مَنْ قال باكتساب العلم المنادى التعريف مما ذُكر بالنداء لا بالعلمية بنداء المثنى، فعند نداء المثنى نحو: (يا زيدان أقبلا)، فالألف واللام لا يجتمعان مع(يا) النداء في التعريف ولولا (يا) لقلتَ: الزيدان، وقد حُذفتْ الألف واللام استغناء بـ (يا) عنهما [٨]، فدل ذلك على أنَّ التعريف قد اكتسب بالنداء.

وأما قُبحه فلأنَّ المعارفَ معارفٌ قبل النداء وهي معارفٌ بعد النداء ولو كان تعريف العلم بالنداء لقُدر تنكيره قبل تعريفه، ومُحال بذلك القول بأنَّه معرفة بالنداء فقط [٩] .

واحتج على قُبْحه كذلك بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كاسم الله تعالى (يا الله) واسم الاشارة [١٠]، فقد جُمع بين أل التعريف و(يا) النداء ولو أنَّ النداء يَسلِبُ العلم تعريفه لسُلِبَ مِنْ لفظ الجلالة (الله) .

يتبين مما ذُكر أنّه مُحال أنْ يُسلب التعريف بالنداء فقبح القول به عند ابن السراج فمنعه.

خاتمة البحث

بعد أنْ يسر الله لنا إتمام هذا البحث نوجز أهم ثماره فيما يأتي:

١. يوصف الكلام بانَّه قَبيحٌ إذا خرج عن سنن العرب في كلامها التي ألفوها تبعا لسليقتهم اللغوية السليمة أو ما عرفوه مِنْ قواعد وإصول نحوية تضمنتها مظانّهم اللغوية .

٢. يَقبحُ وصف المبهم؛ لأنَّ وصفه قد يُزيل الإبهام لكنَّه لا يُزيل الاشتراك مع غيره لذلك يُؤتى باسم الجنس لإزالة ذلك الابهام وبيانه ثم يُنعت لتخصيصه وتكميله .

---

(١) يُنظر: همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، السيوطي: ٣/ ٢٢٥
(٢) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢/ ٢٨١
(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب مِنْ لسان العرب: ٤/ ٢٠٢٢
(٤) يُنظر: الاصول في النحو: ١/ ٣٣٠
(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٤/ ٢١٨٣
(٦) يُنظر: الاصول في النحو: ١/٣٣٠
(٧) المصدر نفسه: ١/ ٣٣٠
(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٣٠
(٩) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٣٠
(١٠) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٠٥٨ .

٣. يَقبحُ الفصل بين العامل والمعمول؛ لأنَّ الأصل في العامل أنْ يعمل فيما بعده فإذا تقدم عليه المعمول ضَعُفَ ويزداد ضَعفَهُ تبعا لطبيعة البعد بينه وبين معموله .

٤. يقبحُ الإخبار عن المفعول في باب كان؛ لأنَّه ليس مفعولاً على الحقيقة، وليس إضماره متصلا انما هو مجاز.

٥. يقبحُ قول مَنْ قال بسلب تعرّف المنادى العلم بالعلمية وتعرّفه بالنداء؛ لأنَّ المعارفَ معارفٌ قبل النداء وبعده، ولو كان تعريف العلم بالنداء لقُدِرَ تنكيره قبل تعريفه وذلك مُحال .

المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم

٢- ارتشاف الضرب مِنْ لسان العرب، أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م .

٣- الاصول في النحو، أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، د.ت .

٤- الامتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي (ت ٤٠٠ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣ م.

٥- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، د. ت.

٦- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣ م .

٧- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير(ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م.

٨- البرهان في وجوه البيان، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب (ت بعد ٣٣٥هـ)، تحقيق: د. حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٣٨٩ هـ- ١٩٦٩م .

٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، ط١، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م .

١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ- ١٩٦٧ م .

١١- التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ م .

١٢- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د . عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ م .

١٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة- جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م .

١٤- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الازهري (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد عوض المرعب دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م .

١٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين بن علي المرادي (ت٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، ط١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٨م .
١٦- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١ هـ)، عالم الكتاب ٣٨ عبد الخالق ثروت، القاهرة، ط١، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ م .
١٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه أبي الحسن السُكّري (ت ٢٩٠ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط٢، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م .
١٨- رسائل الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨٤ هـ- ١٩٦٤ م .
١٩- شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ م .
٢٠- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الازهري (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ٢٠٠٠ م .
٢١- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ -١٩٨٢ م .
٢٢- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، اطروحة دكتوراه لسيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م .
٢٣- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م .
٢٤- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م .
٢٥- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لجمال الدين بن مالك الطائي، أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٥ م .
٢٦- العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر، ط١، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م .
٢٧- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس بن الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م .
٢٨- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ- ١٩٩٨م .
٢٩- الكليات، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤ هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت .

٣٠- اللباب في علل البناء والاعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٥م .

٣١- لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت ٧١١ هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة مِنْ اللغويين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م .

٣٢- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، د.ت .

٣٣- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن حمد ابن الخشاب (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ- ١٩٧٢ م .

٣٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د . ت .

٣٥- معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين قم، ط ١، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م .

٣٦- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمد بن عمرو جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: د . علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م .

٣٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م .

٣٨- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت، د . ت .

٣٩- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ)، دار المعارف، ط١٥، د.ت.

٤٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت .

Sources and references:

1- The Holy Quran

2- resorption of beating from Lisan Al-Arab, Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, review: Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, Cairo, 1st Edition, 1418 AH - 1998 AD.

3- Origins in Grammar, Abu Bakr bin Al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut - Lebanon, d.t.

4- Enjoyment and Sociability, Abu Hayyan Al-Tawhidi (d. 400 AH), Al-Asriya Library, Beirut, 1st Edition, 1424 AH - 2003 AD.

5- The clearest paths to the Alfiat Ibn Malik,Abu Muhammad Jamal al-Din ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Sheikh Muhammad al-Buqai, Dar al-Fikr, d. T.

6- Fairness in matters of disagreement between the Basri and Kufic grammarians, Abu al-Barakat Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), Al-Asriya Library, 1st Edition, 1424 AH-2003 AD.

7- Al-Budaiya fi 'ilm al-Arabiya, Majd al-Din Abu al-Saadat al-Mubarak ibn Muhammad ibn al-Atheer (d. 606 AH), edited and study: Fathi Ahmad Ali al-Din, um al-Qura University, Makkah, Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH - 1999 AD.

8- Al-Burhan fi wojh al-Bayan, Abu al-Husayn Ishaq ibn Ibrahim ibn Suleiman ibn Wahb al-Katib (d. after 335 AH), edited by: Dr. Hefni Muhammad Sharaf, Youth Library, Cairo, 1389 AH - 1969 AD.

9- Al-Tabiyin on the doctrines of the Basri and Kufic grammarians, Abu Al-Baqa Al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Uthaymeen, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st Edition, 1406 AH - 1986 AD.

10- Facilitating Benefits and Completing the Purposes, Abu Abdullah Jamal al-Din bin Malik al-Ta'i (d. 672 AH), edited by: Muhammad Kamel Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi, 1387 AH - 1967 AD.

11- Definitions, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH), controlled andcorrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD.

12- Commentary on Sibawayh's book, Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.

13- Preamble to the rules by explaining the facilitation of benefits, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed Moheb al-Din al-Halabi, known as Nazir al-Jaish (d. 778 AH), study and edited: Prof. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al-Salam, Cairo - Arab Republic of Egypt, 1st Edition, 1428 AH - 2007 AD.

14- Refinement of the language, Abu Mansour Muhammad bin Ahmed Al-Azhari (d. 370 AH), edited by: Muhammad Awad Al-Marheeb, House of Revival of Arab Heritage, Beirut, 1st edition, 2001 AD.

15- Clarification of purposes and paths with the explanation of Alfiya Ibn Malik, Abu Muhammad Badr al-Din bin Ali al-Muradi (d. 749 AH), explanation and edited: Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr, 1st Edition, 1428 AH - 2008AD.

16- Arrest on the Tasks of Definitions, Zain al-Din Muhammad al-Da'i 'Abd al-Raouf al-Manawi (d. 1031 AH), Alam al-Kitab 38 Abd al-Khaliq Tharwat, Cairo, 1st Edition, 1410 AH - 1990 AD.

17- Diwan of Abu al-Aswad al-Du'ali, Made by Abu al-Hasan al-Sukkari (d. 290 AH), edited by: Sheikh Muhammad Hassan Al Yassin, Al-Hilal House and Library, 2nd Edition, 1418 AH - 1998 AD.

18- Al-Jahiz's Letters, Abu Othman Amr bin Bahr Al-Jahiz (d. 255 AH), edited and explained: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 1384 AH - 1964 AD.

19- Sharh Facilitating Benefits, Abu Abdullah Jamal al-Din bin Malik al-Ta'i (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhtoon, Hajar Printing, 1st Edition, 1410 AH - 1990 AD.

20- Explanation of the statement on the clarification, Khalid bin Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 1421 AH 2000 AD.

21- Sharh Al-Kafiya Al-Shafiyyah, Abu Abdullah Jamal Al-Din bin Malik Al-Taie, edited and presented to him: Abdul Moneim Ahmed Haridi, um Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, 1st Edition, 1402 AH-1982 AD.

22- Explanation of Sibawayh's book, Abu al-Hasan Ali bin Issa al-Rumani (d. 384 AH), PhD thesis by Saif bin Abdul Rahman bin Nasser al-Arifi, supervised by: Dr. Turki bin Suho al-Otaibi, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, Saudi Arabia, 1418 AH - 1998 AD.

23- Explanation of Sibawayh's book, Abu Saeed Al-Serafi (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdi and Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 2008 AD.

24- Detailed explanation, Muwaffaq al-Din Yaish bin Ali bin Yaish (d. 643 AH), presented to him: Emile Badie Yacoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1422 AH-2001 AD.

25- Sharh al-Mukudi on the Millennium in the Science of Grammar and Morphology by Jamal al-Din ibn Malik al-Tai, Abu Zayd Abd al-Rahman ibn Salih al-Mukudi (d. 807 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid al-Hindawi, Al-Asriya Library, Beirut, Lebanon, 1425 AH - 2005 AD.

26- The number in the language,Abu al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyida (d. 458 AH), edited by: Abdullah bin Al-Hussein Al-Nasser and Adnan bin Muhammad Al-Zahir, 1st edition, 1413 AH - 1993 AD.

27- The ills of grammar, Abu al-Hasan Muhammad bin Abdullah bin al-Abbas bin al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh - Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH - 1999 AD.

28- Sibawayh's book, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, known as Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd Edition, 1408 AH - 1998 AD.

29- Al-Kulayat, Abu al-Baqa al-Kafawi (d. 1094 AH), edited by: Adnan Darwish andMuhammad al-Masri, al-Resala Foundation, Beirut, d.t.

30- Al-Labbab fi Ills of Construction and Arabization, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st Edition, 1416 AH - 1995 AD.

31- Lisan al-Arab, Abu al-Fadl Muhammad ibn Makram ibn Ali ibn Manzur (d. 711 AH), footnotes: by Yaziji and a group of linguists, Dar Sader, Beirut, 3rd edition, 1414 AH - 1994 AD.

32- Al-Lamaa in Arabic, Abu al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyya, d.t.

33- the improviser in Sharh al-Jamal, Abu Muhammad Abdullah bin Hamad Ibn al-Khashab (d. 597 AH), edited and studied by Ali Haidar, Damascus, 1392 AH - 1972 AD.

34- Al-Misbah al-Munir fi Gharib al-Sharh al-Kabir, Abu al-Abbas Ahmad ibn Muhammad ibn Ali al-Fayoumi (d. 770 AH), Scientific Library, Beirut, d. T.

35- Dictionary of Linguistic Differences, Abu Hilal al-Askari (d. 395 AH), edited by: Sheikh Bayt Allah Bayat, Islamic Publishing Foundation of the Teachers' Group, Qom, 1st edition, 1412 AH - 1992 AD.

36- Detailed in the workmanship of syntax, Abu al-Qasim Muhammad ibn Amr Jarallah al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by: Dr. Ali Bou Melhem, Al-Hilal Library, Beirut, 1st Edition, 1993 AD.

37- Al-Maqasid Al-Shafiyya fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiyya, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa al-Shatibi (d. 790 AH), edited by: Abdul Rahman bin Uthaymeen and others, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at um Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1st Edition, 1428 AH - 2007 AD.

38- al-Muqtasib,Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq 'Udaima, Alam al-Kitab, Beirut, d. T.

39- Adequate Grammar, Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Maaref, 15th Edition, D.T.

40- Ha'a al-Hawa'i fi Sharh Jami' al-Jami', Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid al-Hindawi, al-Tawfiqiyya Library, Egypt, d. T.